الاربعاء,23 حزيران 2010 الموافق 11 رجب 1431 هـ

شارك بالقمة المصرفية العربية الدولية في إسطنبول:

طربيه: المصارف اللبنانية صامدة أمام الإضطرابات المالية

لفت رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه، إلى قدرة المصارف اللبنانية على الصمود في الإضطرابات المالية الدولية عازيا السبب في ذلك إلى الإطار التنظيمي السليم والصلب الذي وضعه مصرف لبنان المركزي·

كلام طربيه جاء خلال اختتام القمة المصرفية العربية - الدولية للعام 2010 <من الأزمة الى الإستقرار المالي> أعمالها بعدما كانت انعقدت في أسطنبول ? تركيا يومي 17 حزيران و منه 18 برعاية رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وبدعم من الحكومة التركية، ومشاركة كل من جمعية المصارف التركية وهيئة الرقابة على المصارف التركية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ونظمها اتحاد المصارف العربية والتي اوصت في بيانها الختامي الى وضع فريق عمل لتعزيز إصلاح القطاع المصرفي والتشريعات المالية·

وقد افتتح أعمال القمة رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان أحمد يوسف بكلمة عرض فيها للعلاقات العربية - التركية التي شهدت تطوّراً سريعاً وملحوظاً على مدى السنوات السابقة وخصوصاً على المستويين الاقتصادي والمالي·

كذلك شدّد على امكانات المصارف العربية في تنشيط الاستثمارات المحلية والإقليمية وهي التي تدير أكثر من 2.26 تريليون دولار بشكل أصول·

كما عرض طربيه في كلمته لموقف تركيا الداعم لتعزيز العلاقات الجيدة والتعاون مع العالم العربي· كذلك تطرّق الى الأزمة الأوروبية الأخيرة وناقش الدروس المستخلصة من هذه الأزمة، لافتاً إلى قدرة المصارف اللبنانية على الصمود في الإضطرابات المالية الدولية، ويعود الفضل في ذلك إلى الإطار التنظيمي السليم والصلب الذي وضعه مصرف لبنان المركزي·

وخلصت توصيات المتحدثين في القمة على ما يأتي:

- وضع فريق عمل لتعزيز إصلاح القطاع المصرفي والتشريعات المالية·

- أهمية تعزيز التشريعات العربية ? التركية·

- إنشاء مجلس مخاطر نظامي إقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي يتمثل دوره بداية بالمراقبة، الدخول إلى المخاطر النظامية، تسهيل التوصيات السياسية المتعلقة بلجنة <بازل>· حيث يمكن لمجلس مخاطر نظامي إقليمي أن يتوسع دوره ليغطي كل جوانب التنسيق المالي الإقليمي مثل المصارف المركزية ومستوى الرقابة على المصارف·

- تمييز الأحداث والشروط السياسية عن تلك الإقتصادية في الأسواق الناشئة.

- تطوير الأدوات المضمونة لاسترجاع ثقة المستهلك والمستثمر.

- التركيز على وسائل الإعلام في ما يتعلق بالتأثير على العلاقات الإقتصادية العابرة للحدود.

- إنشاء لجنة لملاحقة توصيات هذه القمة وخصوصاً تلك التي تعزز العلاقات السليمة والتعاون بين تركيا والمنطقة العربية.